مجلّة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية / المجلد 5 - العدد 2 (ديسمبر2021م) [310-324]
قسم العلوم الإسلامية / جامعة غرداية / الجزائر
E-ISSN : 2588-1728 / P-ISSN : 2602-7518
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/793

الفكر السياسي عند محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني في مفهوم السلطة دراسة مقارنة مع فكر نيكولو ميكيافيلي

The political thought of Muhammad ibn Abd al-Karim al-Mughili al-Telmisani in the concept of authority
A comparative study with the thought of Niccol Machiavelli

د. يسين العمري
Yassine El Amiri
جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء – المملكة المغربية.
yassine.elamiri@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/16 تاريخ القبول: 2021/12/22

ملخص

إن موضوع السلطة السياسية التي تتولى الحكم في مختلف الحقب، ومختلف أنحاء العالم، ولاسيما فيما يتعلّق بشرعية الحاكم ومقوّماته، كان مثار اهتمام باحثين كثر، وعرفت العديد من الدراسات إجراء نوع من المقارنة بين الأفكار السياسية عبر التاريخ، وعبر الفضاء المكاني، ومن هنا نقترح إجراء دراسة مقارنة بين الفكر السياسي في موضوع السلطة السياسية لدى محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني وهو مؤلف كتاب "تاج الدين: فيما يجب على الملوك والسلاطين"، وبين الفكر السياسي لدى معاصره نيكولو ميكيافيلي مؤلف كتاب "الأمير". حيث سنحاول استقراء واستنباط أهم الأفكار السياسية المتعلقة بالسلطة وبالحاكم لدى كلّ منهما، والهدف مقارنة الفكرين السياسيين الإسلامي والغربي في موضوع السلطة، حيث سنجد للدين مكانه في نظرية المغيلي، وللواقعية السياسية مكانها في نظرية ميكيافيلي.

الكلمات المفتاحية: السلطة، الشرعية، مقوّمات الحاكم، المغيلي، ميكيافيلي، الفكر السياسي، تاريخ الأفكار السياسية.

Abstract

The question of the political authority which governs at different times and in different parts of the world, in particular the point of the legitimacy of the governor and his characteristics has interested many researchers. Many studies have known a kind of comparison between political ideas throughout history and across geographic space, and from there we propose to conduct a comparative study between political thought in the subject of political authority , between Mohamed ibn Abd al Karim al Mughili Telmçeni, the author of the book "Throne of religion: what is obligatory for Kings and Sultans", and the political thought of Niccolo Machiavelli, author of the

book "The Prince." We are therefore going to deduce and analyze the most important political thoughts related to authority and the governor among the two thinkers. The objective is to compare Islamic political thought with that of the West, concerning the question of authority , where we will find a place of religion in the theory of Al Mughili, and a place of political realism in the theory of Machiavelli.

Keywords: Authority, legitimacy, characteristics of the governor, Mughali, Machiavelli, political thought, history of political ideas.

مقدمة:

يتطرق المقال لمسألة السلطة والشرعية لدى محمد المغيلي التلمساني مع محاولة عقد مقارنة بينه وبين نيكولو ميكيافيلي، حيث سنحاول إبراز أهم الأفكار السياسية لكلّ منهما، لا سيما فيما يخصّ مقوّمات الحاكم، محيطه المقرّب، وعلاقته بالمحكومين.

أهمية الموضوع:

تعتبر مقوّمات الحاكم، وعلاقة بالمحكومين، وأهلية وشرعيته للحكم، ودور محيطه في نسج سياسات الدولة، من المواضيع التي لا زالت تستأثر باهتمام الباحثين بالفكر السياسي وتاريخ الأفكار السياسي، من هذا المنطلق جاءت فكرة المقال.

أسباب البحث ودوافعه:

- حب المعرفة والفضول لمعرفة المزيد عن ظاهرة السلطة والشرعية في الفكر الإسلامي والغربي.

- الموضوع يندرج ضمن دائرة اهتماماتي الشخصية كباحث في علم اجتماع السياسة.

- تعزيز السيرة الذاتية العلمية.

- مشاركة الأفكار البحثية.

- مقارنة فكر مفكرين سياسيين سابقين، بما يقع حاليا.

أهداف البحث:

- وضع الأصبع على الاختلاف في مفهوم "السلطة السياسية" بين الفكرة الدينية والدنيوية.

- إجراء مقارنة بين الفكر السياسي الإسلامي والغربي في بعض الأفكار المتعلقة بالسلطة السياسية وشرعيتها في شخص الحاكم أو الأمير.

- مساءلة مدرسة الواقعية أو البراغماتية السياسية من جهة، والأخلاق السياسية من جهة أخرى.

- البحث في بعض مقومات الحاكم وحاشيته ورعيته من ناحية علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الثقافي ومن الناحية السيكولوجية.

الإشكالية:

اخترنا الإشكالية التالية لتناول الموضوع: كيف تناول كلّ من المغيلي وميكيافيلي في أفكارهما السياسية مفهوم السلطة، وبالأخص مسألة الشرعية ومقوّمات الحاكم؟

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهجين الوصفي والتاريخي، إضافة لجوانب من المقارنة والنقد والتحليل، انطلاقاً من زاوية المعالجة التي اخترتها للموضوع وهي بالأساس التاريخ، دون إغفال بعض الأنساق ومجالات البحث الأخرى الثانوية مثل الفكر السياسي والعلوم السياسية والسياسة الشرعية.

وقد اقترحنا هذه المنهجية، عملاً بالقاعدة البحثية القائلة بأنّ طبيعة الموضوع هي التي تحدّد طبيعة المنهجية، حيث لم أعتمد في هذا البحث على منهج واحد، بل قمت بتوظيف المنهج المناسب في الظّرف المناسب، ولهذا قمت مثلاً بتوظيف المنهج الوصفي للمساهمة في التّعرّف على المفاهيم موضوع المقالة (السلطة السياسية، الحاكم، الشرعية)، والوصول إلى تفسيرات تحاول الإجابة على الإشكالية، وبالتّالي تحديد نتائج البحث، كما قمت بتوظيف المنهج التّاريخي لتتبّع ورصد محطّة من محطّات التنظير للسلطة السياسية في العصر الوسيط المتأخر في السياقين الغربي والإسلامي.

خطة البحث:

للجواب عن إشكالية المقال نقترح التقسيم التالي:

المبحث الأول: مفهوم السلطة ومقومات الحاكم لدى المغيلي التلمساني.

المبحث الثاني: مفهوم السلطة ومقومات الحاكم لدى ميكيافيلي.

خاتمة: نقط الاتفاق والاختلاف بين المغيلي ومكيافيلي.

المبحث الأول: مفهوم السلطة ومقومات الحاكم لدى المغيلي.

نبدأ بترجمة المغيلي كما وصفه التنبكتي: «... مفسر وفقيه وأحد أعلام الفكر السياسي الإسلامي في زمانه، حيث عاش في القرن التاسع وأوائل العاشر الهجري، وقد عاصر المفكر الإسلامي جلال الدين السيوطي، وكانت بينهما مراسلات، وتنقل لعدة أقطار إسلامية مثل اليمن والسودان، كما عايش أحداثا كبرى مثل سقوط

غرناطة في يد ملكي قشتالة وأراغون إيزابيلا وفرناندو، وبالتالي نهاية الحكم الإسلامي بالأندلس، وما تبع ذلك من ظهور سطوة الممالك النصرانية وخصوصا البرتغال، وبداية توسعها في شمال إفريقيا وغربها ... وبالتالي جاء كتابه المذكور "تاج الدين" في سياق الدعوة إلى الإصلاح السياسي بوصفه "أداة إنقاذ" لدولة الإسلام من حالة الضعف والوهن التي حلت بها خصوصا في شمال إفريقيا».[1]

أمّا مفهوم السلطة فنقصد به ما جاء في تعريف ناصيف نصّار: «... السلطة بمعناها العامّ هي الحقّ في الأمر، فهي تستلزم آمِراً ومأموراً وأَمْراً، آمِراً له الحقّ في إصدار أمر إلى المأمور، ومأموراً عليه واجب الطاعة للآمر وتنفيذ الأمْر الموجّه له. إنها إذاً، علاقة بين طرفين متراضيين، يعترف الأوّل منهما بأنّ ما يُصدره من أمر إلى الطرف الثاني ليس واجباً عليه إلا لأنّه صادر عن حقّ له فيه، ويعترف الثاني منهما بأن تنفيذه للأمر مبني على وجوب الطّاعة عليه وحقّ الطّرف الأول في إصدار الأمر إليه، فالمشكلة الأساسية الأولى في علاقة السلطة هي مشكلة الاعتراف بما تتقوّم به من حق وواجب عند طرفيها. فإذا كان الاعتراف تامّاً ومتبادلاً، استقامت السلطة كعلاقة أَمْرِيَّة مشروعة، ولكن إذا تطرّق الخلل إليه، من جهة الأمر أو من جهة المأمور أو من جهة الآمر نفسه، فإنّها تتعرّض للارتباك والتّصدّع والوهن، وقد تنتهي إلى انهيار».[2]

وقد طرح المغيلي مفهومين شديدي الأهمية والاتساق في مطلع كتابه عند حديثه عن أبعاد مفهوم السلطة، وهما مفهوما التقوى وهوى النفس. حيث ربط المغيلي في بداية حديثه بين تقوى الله والاعتصام بالله من هوى النفس.[3]

1 - أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1988، ص 576-579.

2 - ناصيف نصار، منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، سنة 2001، ص 7.

3 - المغيلي التلمساني محمد بن عبد الكريم، تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، تحقيق محمد خير رمضان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1994، ص 17 و 18.

المطلب الأول: مسؤولية السلطة عند المغيلي التلمساني:

علّق ابتسام علي حسين على ما ذكره المغيلي في الفقرات الأولى من كتابه "تاج الدين" في معرض حديثه عن مسؤولية السلطة، حين أشار إلى أنّ «... الإمارة بلوى بين الهوى والتقوى»، حيث وصفت هذه العبارة بما يلي: «... يتّضح أنه على دراية بعمق النفس البشرية وخباياها في تلك العبارة المشار إليها، فقد قدّم الهوى على التقوى، برغم من أن التقوى هي الأعلى والأسمى والأفضل كما أنها هي ما يريد "المغيلي" من الحاكم أن يحققه. بيد أن التراتبية التي قدمها تعكس فهم الإنسان وسرائره، حيث الهوى هو الأسهل والأقرب إلى النفس، وهو جزء أساسي ليس فقط من ممارسة "السلطة" وإنما أيضاً من أي عمل إنساني...أما التقوى، فهي على العكس من ذلك، تحتاج إلى الاجتهاد والجهاد والخروج عن الهوى ومقاومته، وكأنما يقدم "المغيلي" خطّاً متدرجاً من الأسهل إلى الأصعب، من الأقرب إلى النفس البشرية إلى الأبعد منها، حينما يقول إن "الإمارة بلوى بين الهوى والتقوى».[1]

وقد رأى المغيلي في السلطة مسؤولية، حيث ذهب إلى أن كل من يملك العقل "سمّاه الرشادة"، فعليه أن ينأى بنفسه عن السلطة. ولا يدخل أبواب الحكم إلا مضطراً، أو كارهاً. أما إذا ما اضطر الإنسان إلى ممارسة السلطة والدخول إلى عالمها، وفقا للمغيلي، فأول ما يجب أن يتذكره هو أنه ما زال بشراً، مثل كل البشر من حوله، ويكرر المغيلي أهمية الخوف من الله والسهر على خدمة الناس الذين ولاه الله عليهم، حيث أن الحكم ليس ميزة وإنما عبء ومسؤولية. مع تأكيده على أهمية التواصل مع الرعية والعلم بقضاياهم، وعدم اتكال الحاكم على مجموعة من القضاة أو غيرهم من

1 - ابتسام علي حسين، أصول السلطة السياسية ووظائفها الاجتماعية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 130، عدد الصفحات من 207 إلى 256، 2008، لبنان. الدراسة منشورة على الموقع الالكتروني للمجلة على الرابط التالي:
http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=654:2osoul ، تاريخ الاقتباس 2021-11-10.

العاملين في الدول، والاهتمام بفئتين من الرعية، ألا وهما النساء والأطفال، فهم أكثر الناس حاجة إلى العدالة.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الشرعية عند المغيلي التلمساني:

تطرق المغيلي التلمساني لمسألة شرعية السلطة، فقد كرر على مدار كتاب "تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين"، عبارة لا تعبر إلا عن اهتمامه الشديد بمسألة الشرعية. تلك العبارة هي «... رأس كل بلية، احتجاب السلطان عن الرعية».[2] فالحاكم لينال مشروعيته لا مناص له من الاهتمام والانغماس في هموم رعيته.

إن هذه العبارة جوهرية بالنسبة لفهم المغيلي وطرحه لمفهوم السلطة. ويظهر ذلك بتكرار هذه العبارة في أكثر من موقع بالكتاب. ومن أجل بناء شرعية السلطة، تطرق المغيلي إلى عدد من القضايا الفرعية المهمة، مثل مظهر السلطة. فقد حضّ الحاكم على حسن المظهر والتطيب والتزين...الخ، فإن هيبة الحاكم لابد أن ترتبط بمظهر لائق، لكن مع ترك الإسراف والتطرف والمغالاة. بل إن الضوابط التي أوردها المغيلي تكاد تقضي على فرص الحاكم في الخيلاء بنفسه أو الزهو بها. فعليه أن يراعي عدم التشبه بالنساء أو إفساد بيت المال أو التحلي بالذهب أو الفضة أو الحرير، وكل ما حرم الإسلام على الرجل.[3]

وممّا يتماشى مع هذا الطرح نجد ابتسام علي حسين، التي تشير إلى أنّ: «... المحكوم ينظر إلى الحاكم سيء الملبس والسلوك غير جدير بالطاعة، وبالتالي إذا كانت السلطة تفتقر إلى الطاعة، فإنها تنتهي وتزول».[4]

المطلب الثالث: صحبة الأمير في حالتي السلم والحرب عند المغيلي التلمساني:

طرح المغيلي مسألة صحبة الأمير. والمقصود هم معاونو الحاكم وخدمه. وقد عرفهم باستخدام معياريين: الوظيفة والصفات الشخصية التي تصبّ جميعها في قيمي

1 - المغيلي، تاج الدين، ص 6 و 7.

2 - المغيلي، المرجع نفسه، ص 24-28-33-40 -47-53 وما بعدها.

3 - المغيلي، المرجع نفسه، ص 19.

4 - ابتسام علي حسين، أصول السلطة السياسية ووظائفها الاجتماعية، مصدر سابق.

الورع وتقوى الله. فمرة يشير إلى المعاون من حيث وظيفته، وتارة يشير إليه من حيث وظيفته وورعه. وعلى سبيل المقارنة، فميكيافيلي كما سنرى تطرّق بدوره لهذه النقطة، وسمّى محيط الحاكم بأمناء الأمير، وهم إمّا صالحون أو غير صالحين، وترك تقدير ذلك لذكاء الأمير،[1] كما دعا ميكيافيلي الأمير إلى تجنّب المتملّقين الذين يمتلئ بهم كلّ بلاط، ودعاه ألا ينخدع بهم، لأنّهم طاعون يصعب على من أصيب به أن يتخلّص منه، وتكون عاقبته مكلفة على الأمير، حيث يغامر باحترامه ويُصبح مُزْدَرىً.[2]

وقد فصَّل المغيلي في مسألة تلك الصحبة، فأصحاب الحاكم ينبغي أن يكونوا: «... خدام بالحضرة يتصرفون، وعقلاء يُشيرون، وأمناء يقبضون ويصرفون، وكتّاب وحساب يحفظون، ورسل وجُسّاس، وحفظة وعسس، وعلماء ثِقاتٌ يرشدون، وأئمة فضل يجمعون، وعدول يشهدون، ومحتسبون يكشفون ويصلحون، وأرباب شرطة يزجرون، وشفعاء يشفعون، وقضاة ثِقاتٌ يفصلون، ورجال معظمون لوجه الله، وعمّال يحبون حقّ الله، ووزراء لا يخشون إلا الله... ».[3]

وقد ذكر المغيلي عن أصحاب الأمير في حالة الحرب أنّهم يجب أن يكونوا: «...وزراء يجمعون الرجال ويخففون الأثقال، ويحملون على الحرب وحمل السلاح....وجناحين من سائر الخيل والرجال، وبلغاء ينشطون القلوب ويقبحون الهروب، وعرفاء بالحروب برأيهم تنكشف الكروب».[4]

المطلب الرابع: بعض المقوّمات اللازمة في الحاكم عند المغيلي التلمساني:

للمغيلي تصور دقيق عن مفهوم العدل، حيث تنبع دقة مفهوم العدل لديه من استعارته التعريف النبوي للعدل، حيث ينبغي أن يؤتى كل ذي حق حقه من نفسه وغيره. وبالتالي فالعدل هنا مفهوم متعدٍّ، أي أنه ملزم للنفس وللغير، فيما الإحسان

1 - نيكولو ميكيافيلي، الأمير، ص 112.
2 - ميكيافيلي، الأمير، ص 114.
3 - المغيلي، تاج الدين، ص 25 و 26.
4 - المغيلي، المرجع نفسه، ص 126- 127.

مفهوم لازم، يلزم به الإنسان نفسه دون غيره.[1] فالحاكم عند المغيلي يجب أن يحسن إلى نفسه، وأن يعدل مع غيره ونفسه.

ويذهب المغيلي إلى أنّه على الحاكم حين يفصل في خلاف بين خصمين أن يسوي بينهما في الدخول والجلوس وحتى النظر إليهما والكلام معهما، وغير ذلك من الأمور المتصلة بهذين الخصمين، مع التأكيد على ضرورة عدم إظهار الحاكم الميل لأحدهما أوغيرهما. ويكون ذلك من خلال ترك التباسط والتعجرف في أبسط الأمور مثل السلام، فلا يردّ السلام إلا على من سلم عليه وبما سلم ليس أكثر ولا أقل، حتى يتبين له أن الشخص غير ذي صلة أو صفة في الخلاف محل الفصل. وقد تطرق المغيلي إلى أدقّ تفاصيل العملية القضائية، فإلى جانب الأبعاد الإجرائية الذي سبق تناولها في كيفية التعامل مع المتخاصمين، فإنه تناول قضية الأدلة وتحديداً الشهود. ما يقبَل منهم وما لا يقبَل منهم. فعلى سبيل المثال، لا يقبل من الشهود التنكيل أو اتهام المشهود عليهم. ومراعاة السيرة الحسنة للشهود، لتجنب شهود الزور.[2]

وتأكيدا على أهمية بناء شرعية الحاكم، يطالب المغيلي الأمير ليس فقط بالتواصل مع المستضعفين من الناس، مثل النساء والأطفال الأيتام وسماع شكواهم، ولكن أيضاً فإن الحاكم يمكن أن يعزل القضاة والعاملين (المسؤولين) في الدولة، ليس بسبب مفاسد ارتكبوها وإنما تأليفاً لقلوب الرعية وكسباً لودهم.[3]

المبحث الثاني: مفهوم السلطة ومقومات الحاكم لدى ميكيافيلي.

المطلب الأول: مبدأ الغاية تبرر الوسيلة وسؤال الحسّ الأخلاقي في السياسة:

نشرع بتقديم ترجمة مختصرة لميكيافيلي، الذي يعتبر المفكر والسياسي والفيلسوف الأكثر نفوذاً في عصر النهضة، بعد نشر كتابه الأمير سنة 1532م الذي أصبح فيما بعد الدستور والوثيقة الأساسية للمدرسة السياسية الواقعية. إذن هو كاتب إيطالي، ورجل دولة، يعتبره الكثيرون أبا علم السياسة الحديث، وهو أحد المفكرين

1 - المغيلي، المرجع نفسه، ص 41-42.
2 - المغيلي، تاج الدين، ص 43-44-45.
3 - المغيلي، المرجع نفسه، ص 53.

السياسيين في عصر النهضة التي اشتهرت بأنّها فترة النشاط السياسي والفكري بين القرنين 14 و17 الميلاديين. ولد ميكيافيلي في فرنسا سنة 1469م في جمهورية فلورنسيا المستقلّة، قبل أن يصبح أوّل مُنَظِّر سياسي حديث، كما عمل ميكيافيلي كدبلوماسي في خدمة حكومة فلورنتين في عام 1498م، وكان سنّه 29 فقط.[1]

تبيّن ابتسام علي حسين أنّ: « ميكيافيلي ينظر إلى الأمير بأنّ عليه تحقيق التوازن بين الإنسان والوحش. وبما أن الشر هو جزء من التركيب الإنساني، فإن استخدامه من قبل الآخرين ضد الأمير يبرر لجوء الأمير له أيضاً. ولكن على الأمير أن يخفي صفات الشر والوحوش التي يملكها ويظهر عكسها أمام الناس. وهنا، يتبادر إلى الأذهان واقع العديد من دول الغرب اليوم التي تسيطر عليها النزعة الشكلية في الدفاع عن القيم والمبادئ العليا فيما تمارس السياسة وفقاً لقواعد الواقعية الكلاسيكية معلية المصالح على ما عداها من قيم وأخلاقيات أخرى».[2]

ويستمرّ ميكافيلي في التأسيس لمبدأ الغاية تبرّر الوسيلة لحكم الناس، حيث يرى أنه إذا قضت الحاجة فإن الحاكم أحيانا يجب أن يساند دينا بعينه وإن كان يعتقد بفساده، لأن الدين من وجهة نظر ميكافيلي ضروري للحكومة، لا لخدمة الفضيلة، ولكن لتمكين الحكومة من السيطرة على الناس. فالحاكم لكي يعمل على اكتساب الشهرة يجب أن يقوم بمشاريع عظيمة تحت ستار الدفاع عن الدين. وبرهن على صحة قوله بما فعله ملك أراجون فرديناندو الذي اتخذ من الدين شعارا لكافة أعماله، واستطاع عن طريق الاضطهاد الديني للمسلمين، وطردهم من الأندلس، وسلب أموالهم، أن يحصل على تأييد الكنيسة، ومن ثم الشعب. وبالتالي فالحاكم يجب أن يظهر بمظهر المتدين الفضيل -وإن كان عكس ذلك -لأن الناس بنظر ميكافيلي: « يحكمون بعيونهم، فالكل يرى، لكن الكل لا يشعر».[3]

---

[1] - المعلومات مستقاة من مقال منشور بتاريخ 14-01-2020 تحت عنوان: "من هو ميكيافيلي وما هي الميكيافيلية؟ موقع أطلس المعرفة، اطّلع عليه بتاريخ 21-12-2021، الرابط التالي:
https://atlas-know.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A/

2 - ابتسام علي حسين، أصول السلطة السياسية ووظائفها الاجتماعية، مصدر سابق.

3 - ميكيافيلي، الأمير، ص 108-109.

المطلب الثاني: بعض مقوّمات "الأمير" لدى ميكيافيلي:

نستدلّ في هذا الصدد بمحمود خاطر الذي له كتابات عديدة عن فكر ميكيافيلي، حيث يذهب إلى أنّ: «... ميكافيلي تحدث عن الصفات التي تمكن الحاكم من تثبيت أقدام عرشه. ولهذا نجد ميكافيلي ينصح الحاكم بأن يتجنب الكراهية والاحتقار، لأنه إذا فعل ذلك فسيمهد الطريق لنفسه ليقوم بالرذائل الأخرى. كما أن الحاكم إذا استطاع الحصول على حب الناس فإنه بذلك يكون قد أمن نفسه من المؤامرات، لأن المتآمر يفكر كثيرا في القيام بمؤامرة على حاكم محبوب. لكن إذا ما خير الحاكم بين أن يحبه الناس أو أن يخافوه، فالحاكم وبلا شك يجب أن يكون مهابا من الناس بدلا من أن يكون محبوبا، فالناس لا يترددون في الإساءة إلى من يجعل نفسه محبوبا بقدر ترددهم في الإساءة إلى من يخافونه».[1]

كما نصح ميكافيلي الحاكم بألا يحافظ على عهوده دائما، حيث ذكر محمود خاطر في هذا الصدد أنّ «... ميكيافيلي يرى أنّ الحاكم يجب أن يكون كالثعلب، ويتعلم كيف يتنصل لعهوده دون أن يشعر الشعب بأنه مخادع عن طريق إيجاد الحجج اللازمة لتنصله من العهود. ويفتي ميكافيلي بأن الحاكم الذي يستطيع القيام بأعمال جليلة وعظيمة هو الحاكم الذي يستطيع التنكر لعهوده ومواثيقه، فمن يتقن فن الخداع يجد دائما من هم على استعداد لأن تنطلي عليهم خديعته. ويؤكد رؤيته تلك بما فعله البابا ألكسندر السادس الذي لم يوجد مثله مهارة في تقديم الوعود، وإغداق التأكيدات، وفي الوقت نفسه لم يكن يلتزم بأي من وعوده، ومع ذلك حقق نجاحات كبيرة ووجد دائما من تنطلي عليهم خدعته».[2]

وقد يبرّر البعض الواقعية والذرائعية الميكيافيلية بكون السياسة لا تعترف بالأخلاق مثلما ذهب إلى ذلك مثلا محمد عبده الذي قال في جيد المعالي: «أعوذ بالله من السياسة، ومن لفظ السياسة، ومن معنى السياسة، ومن سَاسَ ويَسُوسُ، وسَائِسٍ

1 - محمود خاطر، الفكر السياسي لمكيافيلي، مقالة منشورة بتاريخ 27 غشت 2015، الموقع الالكتروني لمجلة مصر المدنية، الرابط:
http://www.civicegypt.org/?p=59633، تاريخ الاقتباس 10-11-2021.

2 - محمود خاطر، المصدر نفسه.

مَسُوسٍ»، وكمقولات أخرى من قبيل: « السياسة بحر من النجاسة»، و« السياسة في فنّ السفالة الأنيق»، مع كامل تحفّظنا على هذا التبرير، فالأساس الأخلاقي –في تقديري– يبقى مهمّاً في كلّ الأحوال.

المطلب الثالث: مفهوم الشرعية لدى ميكيافيلي:

يمكن القول إن رؤية ميكيافيلي للشرعية، تتّسم بقدر عال من الذرائعية، التي تتحول فيها الشرعية إلى أداة قهرية من أجل السيطرة على الأقاليم واحتلالها وقهر سكّانها، ليس أكثر ولا أقل. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، يقول ميكيافيلي: « ... عندما ينتمي أهل الإقليم الجديد إلى نفس بلد الأمير ولغته، يكون من الأسهل عليه السيطرة عليهم، خاصة إذا لم يكونوا قد اعتادوا على الحكم الذاتي. ويكفي للسيطرة عليهم القضاء على عائلة الأمير الذي كان يحكمهم. ويمكن ضرب الأمثلة ب"نورماندي" و"بورغوندي" و"جاسكوني" التي تبعت فرنسا لفترة زمنية طويلة. أما إذا كانوا مختلفين في اللغة والبلد، فهناك دائماً حاجة إلى بذل الجهد والثروة من أجل السيطرة عليهم للتغلب على الصعاب. وأول التحديات هي ضرورة أن يذهب الأمير الجديد ويقيم هناك. وذلك لتأمين حكمه واستمراره. كما كان الحال مع الأتراك في اليونان الذين لولا تلك الإقامة، ما تمكنوا من الحفاظ على سيطرتهم هناك، لأن الأمير المقيم في الأقاليم المسيطر عليها جديداً يتمكن من الإحساس بالاضطرابات أول ما تبزغ ويستطيع بسهولة التعامل معها. ومن ضمن النصائح في هذا المقام، عدم إيفاد العديد من موظفي الأمير الجديد إلى الإقليم حيث شعور الرعايا بالقرب من الأمير وعدم الخوف منه. أما إذا ما فكر الأمير الجديد في الهجوم على الإقليم من الخارج، فإن عليه توخي شديد الحذر، لأن الحاكم القديم مقيم في الداخل. أما الحل الآخر والأفضل فهو إرسال مستعمرات إلى مكان أو أكثر قد تكون أساسية لدخول تلك الأقاليم. فإما ذلك أو الإبقاء على عدد كبير من الخيل والجنود هناك. ولكن على الأمير ألا ينفق الكثير من الأموال على تلك المستعمرات، لأنه يمكن أن يرسلها ويبقيها هناك بتكلفة قليلة أو لا تكلفة على الإطلاق.... لأن الأمير لا يحتاج إلى إيذاء عدد كبير من الناس، فقط هؤلاء الذين يأخذ أرضهم وبيوتهم لإعطائها للسكان الجدد. ويبقى هؤلاء

المسلوبون من أملاكهم فقراء ومتناثرين غير قادرين على إيذاء الأمير. أما باقي السكان، فإنهم لا يكرهون الأمير لأنهم لم يتعرضوا للأذى من ناحية، كما أنهم يخافون أن يلقوا مصير أقرانهم من المنهوبين من ناحية أخرى».[1]

وفي إطار الحرص على بناء الشرعية أيضاً، يدعو ميكيافليي الأمير لتجنب عدد من الأعمال التي تنتج عنها كراهية الرعايا له، منها انتهاك أموالهم ونسائهم. وعليه أن يظهر في سلوكه الشجاعة والعظمة والقوة. وفي علاقته الخاصة برعاياه، يظهر أن حكمه لا يمكن الالتفاف حوله أو رده. وهناك مصدران للتهديد: مصدر من الداخل، ومصدر من القوى الخارجية. ولكن عليه أن يكون مستعداً ومسلحاً، لكي يتجنب تهديد القوى الخارجية. لكن عليه أن يخاف ويخشى مواطنيه، إذا ما تأكد أنهم وقت ظهور اضطرابات خارجية، قد يتآمرون ضده. ويؤمنه من ذلك ألا يكون مكروها أو محتقرا[2].

المطلب الرابع: صحبة الأمير لدى ميكيافيلي:

تعرض ميكيافيلي لمسألة صحبة الأمير كما فعل المغيلي التلمساني، مثلما عرضنا سابقاً. وتتطرّق ابتسام علي حسين إلى هذه المسألة، حيث تذكر أنّ: « ... مكيافيلي يقول إن اختيار الخدم ليس بالأمر الهين أو البسيط. فأول ما يتم أخذه في الاعتبار عند تقييم الأمير من قبل الآخرين هو من حوله ومن يختارهم لخدمته... ويقرب الأمْهَر، فالأقل مهارة، فالأقل فالأقل وهكذا دواليك. ويقوِّم المخطئ ويمدح المصيب منهم. أما الاختبار الوحيد الذي يوضح ما إذا كان الخادم كفؤا أم لا، فهو تركيزه على أموره الشخصية وحاجاته هو وليست تلك الخاصة بالمملكة وبالأمير. وللحفاظ على الخدم الجيد، لابد أن يظهر الأمير لهم عطفه عليهم ومشاركتهم إياه ومديحه لهم. ولكن في الوقت نفسه، عليه أن يشعرهم بأنهم غير قادرين على الاستمرار من دونه وأن حياتهم تستحيل إن غاب عنهم. وتتكرر هذه الفكرة لدى أكثر من مفكر ومنظر غربي، ألا وهي التغلغل المعنوي لمفهوم الدولة في الوعي الفردي والجماعي إلى الحد الذي يصبح

1 - ميكيافيلي، المرجع نفسه، ص 99-100-101.

2 - ميكيافيلي، المرجع نفسه، ص 107.

الاجتماع السياسي بدونها أمراً غير ممكن تصوره. ويتسق ما يقدمه ميكيافليي مع إسهامات العديد من مفكري الغرب أمثال توماس هوبس، وبيير بورديو».[1]

خاتمة:

توصلنا من خلال البحث إلى بعض النتائج أهمها:

- المغيلي تناول مفهوم السلطة من خلال السياسة الشرعية، وركّز على الجانب الأخلاقي للحاكم وحاشيته (تقوى الله، ترك الهوى...الخ).

- ميكيافيلي ركّز في طرحه على الواقعية السياسية والذرائعية لتبرير سياسات الحاكم (الغاية تبرّر الوسيلة).

- المغيلي وميكيافيلي كلاهما يشير إلى أهمية وجود حاكم وسلطة لضبط أمور المجتمع، غير أنّ المغيلي يرى شرعية الحاكم في رضا المحكومين عنه، في حين يرى ميكيافيلي شرعية الحاكم في دهائه وقوته.

ونختم ببعض التوصيات، حيث نقترح إنشاء خلية للتفكير في العالم العربي، تضمّ مثقفين وأكاديميين وباحثين وأساتذة جامعات من تخصصات: السياسة الشرعية، العلوم السياسية، الفكر السياسي، علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع الديني، لتفكيك جزئيات الأفكار السياسية المتعلقة بالسلطة من مختلف زوايا النظر، للفصل في الاشتباك القائم بين السياسة كواقع فيه ما فيه من جوانب مدنّسة ومظلمة، والدين المفترض أنّه مقدّس، وتحديد نقط الالتقاء بين السياسة والأخلاق السياسية، ولم لا إنشاء تكوينات جامعية في الماستر ومختبرات بحث في الدكتوراه حول هذه النقطة.

1 - ابتسام علي حسين، أصول السلطة السياسية ووظائفها الاجتماعية، مصدر سابق.

لائحة المراجع والمصادر

1- التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1988.

2- المغيلي التلمساني محمدبن عبد الكريم، تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، تحقيق محمد خير رمضان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1994.

3- ميكيافيلي نيكولو، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، دون تاريخ.

4- نصار ناصيف، منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.

5 علي حسين ابتسام، أصول السلطة السياسية ووظائفها الاجتماعية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 130، عدد الصفحات من 207 إلى 256، 2008، لبنان. الدراسة منشورة على الموقع الالكتروني للمجلة على الرابط التالي:

http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=654:2osoul

6- خاطر محمود، الفكر السياسي لمكيافيلي، مقالة منشورة بتاريخ 27 غشت 2015، الموقع الالكتروني لمجلة مصر المدنية، الرابط: http://www.civicegypt.org/?p=59633

7- أطلس المعرفة، مقال منشور بتاريخ 14-01-2020 تحت عنوان: "من هو ميكيافيلي وما هي الميكيافيلية؟ اطّلع عليه بتاريخ 21-12-2021، الرابط التالي:

https://atlas-know.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A/